



تسلیم صوتی

افتراضات فونولوجية في الدرس العربي الحديث - مقاربات نقدية

جواد كاظم عبد محمود^١

١ جامعة المثنى / كلية التربية الأساسية / قسم اللغة العربية، العراق؛

jwad.alhassany@mu.edu.iq

دكتوراه في اللغة العربية / أستاذ مساعد

تاريخ النشر
٢٠٢٣ / ٩ / ٣٠

تاريخ القبول
٢٠٢٣ / ٨ / ١٠

تاريخ التسلم
٢٠٢٣ / ٧ / ٢٣

DOI:
10.55568/t.v15i27.175-207

المجلد (١٥) العدد (٢٧)
ربيع الأول ١٤٤٥ هـ - أيلول ٢٠٢٣ م



ملخص البحث:

عمدت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الافتراضات الفونولوجية التي زحرت بها كتابات الدرس الصوتي الحديث من قبل باحثين معظمهم ممن تخصص في ميدان هذا العلم. والمتتبع لمسائل علم الأصوات يجد أن الافتراضات كثيراً ما تكون في المسائل الفونولوجية قياساً بالمسائل الفوناتيكية التي حُسمت منذ الاتكاء على المخابر الصوتية الحديثة في معرفة الصوت مخرجاً وصفة. وكان منهج الدراسة متكناً أيما اتكاء على مباني الدرس الصوتي الحديث بغية الكشف عن مدى تباين الرؤى، وتعدد الافتراضات في مسائل هذا العلم.

الكلمات المفتاحية: الافتراضات الفونولوجية، الفونولوجيا، الصوتيات الحديثة

Phonological Hypotheses in Modern Arabic Lesson (Critical Approaches)

Jawad Kadhim Abd Mahmoud ¹

1 Al-Muthanna University / College of Basic Education / Department of Arabic, Iraq;

jwad.alhassany@mu.edu.iq

PhD. in Arabic Language / Assistant Professor

Received:
1/7/2023

Accepted:
10/8/2023

Published:
30/9/2023

DOI:
10.55568/t.v15i27.175-207

Volume (15) Rabi'a Alawwal 1445 AH
Issue (27) September 2023 AD



Abstract:

This study aims to shed light on the phonological assumptions that abound in the works of the modern sound studies of specialized scholars in the field.

The concerned with sound issues will find that assumptions are often made in phonological issues rather than phonetic ones that have been resolved since relying on modern phonetic laboratories in order to know the sounds articulation and features.

The study approach leant heavily on the premises of the modern phonetic studies to reveal the extent of the divergence of visions and the multiplicity of assumptions in the issues of such a science.

Keywords: phonological assumptions, phonology, modern phonetics

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا ونبينا محمد، وأهل بيته الطيبين الطاهرين.

أمّا بعد...

فقد زخر البحث اللغوي الحديث وبخاصة الصوتي منه بكثير من الافتراضات في مسأله، غير أن جانبه الفونولوجي نال النصيب الأوفر من ذلك قياساً بجانبه الفوناتيكي، ولعل ذلك عائد إلى أن الأخير يتكئ على المخابر الصوتية الحديثة في معرفة الصوت مخرجاً وصفة. ومن هنا عمدت هذه الدراسة إلى الوقوف على الآراء الصوتية الفونولوجية التي نادى بها بعض المحدثين العرب في ميدان الدرس الصوتي الحديث، ولعل الغاية من ذلك الكشف عن مدى الخلاف الصوتي، والمشكلات التي اعترضت تلك المسائل.

فكان منهج الدراسة قائماً على عرض المسألة، ومن ثمّ نقدها؛ وذلك بالاحتكام إلى مباني الدرس الصوتي الحديث، أو الاعتماد على ردّ وافٍ من أحدهم.

ولم تقلل الدراسة من شأن هؤلاء الأعلام الذين يعود لهم الفضل في توضيح غوامض الأمور ودقائقها؛ فحرص الباحث على التجرد من الذاتية، وجعل مؤلفاتهم نصب عينيه دون قبح أو طعن. وقد تضمّنت الدراسة تمهيداً، وسبعة مباحث، فالأول للافتراضات التي نادى بها الدكتور عبد الصبور شاهين، والثاني للافتراضات التي نادى بها الدكتور الطيب البكوش، والثالث للافتراضات التي نادى بها الدكتور ديزيره سقال، والرابع للافتراضات التي نادى بها الدكتور داود عبده، والخامس للافتراضات التي نادى بها الدكتور فوزي الشايب، والسادس للافتراضات التي نادى بها بعض المحدثين العرب، والسابع للافتراضات التي نادى بها الدكتور داود سلوم.

التمهيد: الافتراض وأثره في علم الأصوات

وضع علماء اللّغة وهم يؤصّلون لقواعد لغتهم افتراضات كثيرة، وتفسيرات متعدّدة لتأييد تلك الافتراضات، لكنّها مع ذلك في حاجة إلى اليقين والإثبات^١؛ فكانت نظريّة العامل في النحو مصداقاً لتلك الافتراضات؛ إذ أخذت منهم مأخذاً كبيراً، وحفلت بها مصنّفاتهم بشكل كبير. وإذا ما انتقلنا إلى مناقشاتهم للمسائل الصرفيّة والصوتيّة فإننا نجدهم يعمدون إلى الافتراض والتفسير في معالجة الأوضاع الطارئة التي غيرت في ضوئها بنية الكلمة قياساً بأصلها الذي كانت عليه، فافترضوا بنى لم تكن منطوقة، وتابعوا التحوّلات التي طرأت عليها. وكانوا في كثير من الأحيان يصطنعون الأمثلة اصطناعاً، ويفترضونها افتراضاً تأييداً لرأي يحرصون عليه، أو حكم يعتزّون به^٢.

ولعلّ المحدثين أكثر افتراضاً من المتقدّمين؛ إذ يفسّرون ما حصل في الكلمة بافتراض أصل للكلمة، أو ما يعرف بالبنية العميقة، وتتبع المراحل التي مرّت بها الكلمة، وإن كانت غريبة أو غير مقبولة، وتفسير ما حصل فيها في ضوء افتراضات معينة قد تطابق ما ورد في مباني الدرس الصوتي الحديث أو تخالفه.

ولا يختلف علم الأصوات عن غيره من علوم اللّغة في المسائل الافتراضية، ولعلنا لا نغالي إذا قلنا: إنّ الافتراضات التي طرأت عليه أكثر من غيره من فروع علم اللّغة. وقد يعود ذلك بالنفع عليه؛ إذ تفتح الافتراضات الباب أمام الباحثين في التأمل والاجتهاد، ومناقشة الآراء التي قيلت في المسائل الصوتيّة بدقّة وإمعان. غير أنّ كثرة تلك الافتراضات قد تعقّد الأمر كثيراً أمام من يريد الولوج في مسائل هذا العلم، وبخاصة الفونولوجيّة منها.

المبحث الأوّل: الافتراضات التي نادى بها الدكتور عبد الصبور شاهين

- الافتراض الأوّل: تعاقب ثلاث حركات في بنية واحدة

يفترض الدكتور عبد الصبور شاهين تعاقب ثلاث حركات في بنية واحدة؛ فتلجأ العربيّة

١ عيد، محمد. أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللّغة الحديث (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٩)، ٥٩.
٢ أنيس، إبراهيم. من أسرار اللّغة، ط٣ (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٦)، ٣٢٥.

إلى الهروب من ثلاثية الحركة إلى الحركة الثنائية، ومن ذلك ما يُعرف في كتب الصرف والأصوات بقلب الواو ياءً، وقلب الياء واوًا، وفيما يأتي بيان ذلك:

أ / قلب الواو ياء، ومن ذلك ما يحصل للواو حين تقع بعد كسرة في طرف الكلمة، من ذلك: (رَضِيَ)، والأصل فيها: (رَضِيَ)، وكذلك إذا وقعت عيناً لمصدر في فعل أعلت عينه، ووقع قبلها كسرة، من ذلك: (صِيَام)، والأصل فيها: (صِوَام)، وكذلك إذا وقعت الواو عيناً لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة، من ذلك: (ديار)، والأصل فيها: (دوار).

ويرى الدكتور عبد الصبور شاهين أن الصيغ السابقة تعاقبت فيها ثلاث حركات، وهذا النسق الصوتي يصعب على الناطق تأديته، وسنكتفي بمثال واحد؛ لأن العلة في المواضع السابقة واحدة؛ فالفعل (رَضِيَ) مثلاً، أصله: (رَضِيَ): ر - ض - ي، وقد عُدل عن تابع الكسرة والضمة والفتحة بإسقاط الضمة، واقتصد بالكسرة والفتحة؛ وذلك لصعوبة الضمة بعد الكسرة، فضلاً عن أن وجود الحركة المزدوجة أيسر على الناطق، والياء الظاهرة في الفعل هي نتيجة الانزلاق الصوتي من الكسرة إلى الفتحة^٣.

والآخر: قلب الياء واوًا، ومن ذلك ما يحصل للياء حين تقع بعد ضمة، وهي لام الفعل، ومن ذلك الفعل: (هُو)، والأصل فيه: (هُي)؛ إذ يرى الدكتور عبد الصبور شاهين أن بنية الكلمة تعاقبت فيها ثلاث حركات، هكذا: ن - ه - ي، وهذا ثقيل على لسان المتكلم؛ فيعمد إلى إسقاط الكسرة، وتتولد الواو نتيجة الانزلاق الصوتي من الضمة إلى الفتحة، وما حصل هو هروب من ثلاثية الحركة إلى الحركة الثنائية، أو اختصار الحركة الثلاثية؛

ومما افترض فيه تعاقب ثلاث حركات، وتم الهروب منها إلى الحركة الطويلة، ما يُعرف بقلب الواو والياء ألفاً؛ وذلك في عين الأجوف، ولام الناقص، نحو: (قال، وباع، وخاف، ورمى)، وثمة فرق بين ما حصل في هذه الأفعال، وما حصل في الصيغ السابقة؛ فالصيغ السابقة تعاقبت فيها ثلاث حركات فكانت النتيجة أن أسقط أحد الصوائت فيها، واقتصد بالصائتين الباقيين؛ فتتولد الواو أو الياء نتيجة الانزلاق الصوتي، وأمّا هذا الموضع فافترض

٣ شاهين، عبد الصبور. المنهج الصوتي للبنية العربية (رؤية جديدة في الصرف العربي) (بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٠)، ١٨٩.
٤ شاهين، ١٩١ - ١٩٢.

فيه تعاقب ثلاث حركات، ومن ثمَّ يسقط العنصر الأوَّل منها، ويتحد الصائتان لتكوين الفتحة الطويلة في (قال، وباع)، وتحذف الضمَّة والكسرة في (خوف)، وتطول الفتحة، هكذا: قَـ + ُـ + / لـ، بَـ + ُـ + / عَـ، خَـ + ُـ + / فَـ؛ إذ يظهر في وسط كلِّ فعل تتابع حركات مزدوجة؛ فكان الحلُّ بإسقاط العنصر الذي يسبب الازدواج (الضمَّة في الأوَّل)، و(الكسرة في الثاني)؛ ولم يبقَ إلاَّ فتحتان قصيرتان تشكِّلان الفتحة الطويلة، هكذا: قَـ / لـ، بَـ / عَـ، وأمَّا (خَوْفَ) فقد حذفت منه الضمَّة والكسرة معاً؛ ومن ثمَّ تطول الفتحة الأولى حملاً لها على (قال، وباع)°، ويتكرَّر الأمر نفسه في الفعل الناقص^٦.

ويبدو غريباً التوصيف الذي أطلقه الدكتور عبد الصبور شاهين؛ ذلك أنَّ ثلاثيَّة الحركة لا تتحقَّق في تلك الصيغ؛ فصوت العلة المثلث (Triphthong) في علم الأصوات عبارة عن توالي ثلاثة أصوات علة في مقطع واحد، ولا بدَّ أن يكون واحد منها أطول زمنياً، وأكثر وضوحاً، ويحتمل النبر، أمَّا الآخران فيكون كلُّ منهما نصف علة أو نصف صامت^٧، وهذا لا ينطبق على الأفعال التي ذكرها الدكتور عبد الصبور شاهين.

ولا يعدو ما حصل أكثر من حذف نصف الصائت (الواو) في أصل الكلمة: (رَضِيَ) = رَـ / ضَـ / وَـ، ومن ثمَّ تلتقي الكسرة بالفتحة، فتتولَّد الياء نتيجة الانزلاق الصوتي بينهما^٨، وكذا الأمر في (نهو)، والأصل فيه: (نهي).

٥ شاهين، ٨٢_٨٣.

٦ شاهين، ١٩٥.

٧ باي، ماريو. أسس علم اللغة، ترجمة. أحمد مختار عمر، ط ٨ (لهاجرة: عالم الكتب، ١٩٩٨)، ٨١.

٨ عناد، جواد كاظم. المزدوج في العربية (المفهوم، المصاديق، التحولات)، ط ١ (دمشق: دار تموز، ٢٠١١)، ٩٠.

٩ عبابنة، يحيى. الصرف العربي التحليلي (نظرات معاصرة) (اربد، الأردن: دار الكتاب الثقافي، ٢٠١٦)، ٥٨.

وأما (قال، وباع)؛ فالأصل فيهما: (قَوْلٌ، وَبَيْعٌ)، وقد سقطت الواو أو الياء منها، والتقت الفتحتان لتشكلاً فتحة طويلة ^{١٦١٥١٤١٣١٢١١١١}، و(خاف) أصله (خَوْفٌ)؛ وقد حذف المزدوج الصاعد منه (و-)، وأطيلت الفتحة السابقة تعويضاً عن المحذوف ^{١٩١٨١٧}، وهذه التفسيرات تنأى بنا عن التأويلات البعيدة، والافتراضات التي تثقل كاهل الدرس الصوتي الحديث. كما أن افتراض الدكتور عبد الصبور شاهين بإزاء (قال، وباع) يجعلنا أمام مشاكل اشتقاقية؛ إذ يظهر أنه من المستحيل مجيء اسم الفاعل منه تاماً على وزن (فاعل)؛ إذ لا يجوز بحال أن يكون اسم الفاعل من الثنائي مائلاً لاسم الفاعل من الثلاثي غير المعلن، من ذلك (عور، وحول)، أو من الثلاثي الصحيح، من ذلك (ضرب، كتب) لسبب بسيط هو أن الثنائي غير الثلاثي، وما يشتق من الثنائي، أي: الناقص يخالف تماماً ما يشتق من الثلاثي، أي: التام ^{٢٠}. والجدير بالذكر أن فرضية الدكتور عبد الصبور شاهين في تعاقب ثلاث حركات في بنية واحدة، تابعه فيها آخرون ^{٢١}.

الافتراض الثاني: تعاقب حركتين في بنية واحدة (حركتين قصيرتين)

يفترض الدكتور عبد الصبور شاهين تعاقب حركتين في بنية واحدة، ومن ذلك ما يعرف بقلب الواو ياء إذا وقعت ساكنة بعد كسرة، ومن ذلك: (ميزان)؛ فقد ذكر أن الكلمة تعاقبت فيها حركتان قصيرتان، هكذا: م _ + / ز _ ن، وهذا يصعب على لسان الناطق؛ فيهرب من ثنائية الحركة (_ +) إلى حركة واحدة (_)؛ فيقوم بإسقاط الضمة، ويعوّض

١٠ عبده، داود. أبحاث في اللغة العربية، د. ط. (لبنان: مكتبة لبنان، ١٩٧٣)، ٣٧-٣٨.

١١ عناد، المزدوج في العربية (المفهوم، المصاديق، التحولات)، ٩١-٩٢.

١٢ إستيتية، سمير شريف. علم الأصوات النحوي ومقولات التكامل بين الأصوات والنحو والدلالة، ط١ (عمان، الأردن: دار وائل، ٢٠١٢)، ٧٧.

١٣ عبابنة، يحيى. دراسات في فقه اللغة والفونولوجيا العربية، ط١ (عمان، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠)، ١١٠.

١٤ إبراهيم، عبد الفتاح. مدخل في الصوتيات (تونس: دار الجنوب للنشر، د.ت.)، ١٧٢.

١٥ الفيومي، أحمد عبد التواب. أبحاث في علم أصوات اللغة العربية، ط١ (القاهرة: مطبعة السعادة، ١٩٩١)، ٨٩.

١٦ عبده، داود. "ترتيب تطبيق القواعد الصوتية في اللغة العربية"، المجلة العربية للدراسات اللغوية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد الخرطوم الدولي للغة العربية ١، العدد ١ (١٩٨٢): ١١٢.

١٧ الشايب، فوزي. أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ط١ (أربد، الأردن: عالم الكتب الحديث، ٢٠٠٤)، ٤٣٩.

١٨ عناد، المزدوج في العربية (المفهوم، المصاديق، التحولات)، ٩٢.

١٩ الشايب، فوزي حسن. "تأملات في بعض ظواهر الحذف الصفي" (حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، ١٩٨٩)، ٥٨.

٢٠ الشايب، فوزي حسن. "في الصرف العربي (نظرات)"، مجلة مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، العدد ٦ (٢٠١٤): ٩٢.

٢١ سقال، ديزيره. الصرف وعلم الأصوات، ط١ (بيروت، لبنان: دار الصداقة العربية، ١٩٩٦)، ١٦٣-١٦٥.

عنها بكسرة قصيرة تصبح بالإضافة إلى الكسرة السابقة عليها طويلة، أي أنه يهرب من ثنائية الحركة إلى الحركة الطويلة^{٢٢}.

ومما تعاقبت فيه حركتان قصيرتان ما يُعرف بقلب الياء وواو، وذلك حين تكون الياء ساكنة مفردة في غير جمع، من ذلك: (موقن)، أو تكون الياء عيناً (فُعلى)، من ذلك: (طُوبى)؛ إذ يرى الدكتور عبد الصبور شاهين أن بنية الكلمة اشتملت على تتابع لصائتين قصيرين، هكذا: م - ء + - / ق - ن، فقد تتابعت الضمّة والكسرة؛ وأسقط الناطق العنصر الثاني، وأطال العنصر الأوّل، هكذا: م - ء / ق - ن، وفي (طيسى): ط - ء + - / ب - ء، فقد تتابعت الضمّة والكسرة؛ فأسقط الناطق العنصر الثاني، وأطال الأوّل هكذا: ط - ء / ب - ء؛ فما حصل هو تتابع لحركتين، وتمّ الهروب منه إلى الحركة الطويلة^{٢٣}.

وما افترضه الدكتور عبد الصبور شاهين في فرضية تتابع حركتين في بنية واحدة تابعه فيها آخرون^{٢٤}. ولا يمكن التسليم بما ذكره الدكتور عبد الصبور شاهين؛ ذلك أنه يضعنا أمام صور مقطعية مشوهة بعيدة عن التحقق في البنية العميقة والبنية السطحية على حدّ سواء؛ ولو أنّ هذا التتابع فُسّر بوقوع نصف الصائت بعد حركة قصيرة كما في موزان؛ فتعمد اللغة إلى إسقاط نصف الصائت، وتعوّض عن ذلك بإطالة الحركة السابقة^{٢٥}، وكلّ ذلك حصل بسبب الثقل النطقي المترتب على تلك السياقات الصوتية.

- الافتراض الثالث: تعاقب حركتين إحداهما طويلة والأخرى قصيرة في بنية واحدة

افترض الدكتور عبد الصبور شاهين تعاقب حركة طويلة (الفتحة) مع أخرى قصيرة (الكسرة) في اسم الفاعل، من ذلك: (قائل، وبائع)؛ هكذا: ق - ء + - / ل، ب - ء + - + ع، وقد هرب الناطق من هذا التتابع، فكان نبره لأوّل المقطع الثاني وسيلةً للتخفيف من ثقل هذا التتابع^{٢٦}.

٢٢ شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية (رؤية جديدة في الصرف العربي)، ١٨٩.

٢٣ شاهين، ١٩١-١٩٢.

٢٤ سقال، الصرف وعلم الأصوات، ٢٨٠-٢٨١.

٢٥ عناد، المزدوج في العربية (المفهوم، المصاديق، التحولات)، ٩٧.

٢٦ عبود، صباح عطوي. المقطع الصوتي في العربية، ط ١ (عمان، الأردن: دار الرضوان للنشر والتوزيع، ٢٠١٤)، ١٤٢.

٢٧ شاهين، عبد الصبور. القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث (مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٦٦)، ٨٨.

ولا يمكن الركون إلى هذا التفسير؛ ذلك أنه يضع القارئ أمام صور مقطعية لا يمكن أن تتحقق في نطق كلمة عربية؛ إذ يتوالى صائتان، ويبدأ المقطع الثاني بحركة، فضلاً عن أن في ذلك تعسفاً كبيراً؛ إذ ربطت الواو بالألف، وفصلت الكسرة عن الواو، والغريب أن يتنزع العنصر الأول من المزدوج (و-) قسراً ليلحق بالألف في المقطع السابق لتكوين المزدوج الهابط (و^{٢٨})، كما أن النبر في (قاول، وبائع) قد وقع على المقطع الأول (قا، با)، وليس على المقطع الثاني^{٢٩}، ولعل الدكتور عبد الصبور شاهين عمد إلى ربط الضمة المولدة للواو بالألف، وفصل الكسرة عن الواو ليستقيم له ادعاء ابتداء المقطع بكسرة، ومن ثم نبره^{٣٠}.

المبحث الثاني: الافتراضات التي نادى بها الدكتور الطيب البكوش:

— الافتراض الأول: الإدغام الحركي

افترض الدكتور الطيب البكوش تحقق ظاهرة إدغام الحركات القصيرة ببعضها وإن اختلفتا في النوع، وإدغام الحركات في أنصاف الصوائت، وإدغام الحركات القصيرة في الحركات الطويلة ويندرج ضمن ذلك ثلاث حالات:

الأولى: إدغام حركة قصيرة بحركة قصيرة أخرى تخالفها في النوع:

ويندرج ضمن ذلك ما يأتي:

— إدغام (الضمة في الكسرة) يتولد عنه كسرة طويلة، ومن ذلك ما يحصل في بناء الفعل للمفعول نحو: (قيل، ويبيع)، والأصل فيهما (قُول، ويبيع): ق- / و- / ل-، ب- / ي- / ع-، وقد سقط نصف الصائت (الواو، أو الياء) بين حركتين قصيرتين (الضمة والكسرة)، وكان من المتوقع أن تدغم الكسرة في الضمة؛ لأن الضمة تحمل النبرة، ومع ذلك وقع العكس؛ إذ ادغمت الضمة في الكسرة لأهمية حركة العين في العربية^{٣١}.

— إدغام (الكسرة في الضمة) يتولد عنه كسرة طويلة، ومن ذلك ما يحصل في الفعل المضارع الناقص (يرمي)، والأصل فيه: (يرمي): ي- / ر- / م- / ي-، وقد سقط نصف

٢٨ عناد، المزدوج في العربية (المفهوم، المصاديق، التحولات)، ٦١-٦٢.

٢٩ الشايب، "في الصرف العربي (ثغرات ونظرات)"، ٩٠.

٣٠ النجيمي، حسام سعيد. الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني (العراق: منشورات وزارة الثقافة، العراق، ١٩٨٠)، ٣٦٢.

٣١ البكوش، الطيب. التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ط ٢ (تونس: المطبعة العربية، ١٩٨٧)، ٥٤-٥٥.

الصائت (الياء) بين حركتين قصيرتين (الكسرة والضمة)، وتغلبت حركة العين على حركة الإعراب؛ فحصل الإدغام بصفة تأخرية^{٣٢}.

وذكر الدكتور الطيّب البكوش أن الفعل (يرمي) لو عكست فيه ظاهرة الإدغام لأصبح (يرمو)؛ فيلتبس بالناقص الواوي، مثل: (يدنو)؛ لذلك فإن تغلب الكسرة تمييزي؛ لأنها حركة العين^{٣٣}.

وأشار أيضاً إلى أن الحركتين القصيرتين المتنافرتين تدغمان، والضمة تدغم دائماً في الكسرة سواء أكانت الأولى أم الثانية؛ فتدغم في الكسرة إدغماً تقديمياً، وهي صورة الإدغام المعروفة (الأول يدغم في الثاني) إذا انعدمت الموانع؛ يُضاف إلى ذلك أن الكسرة تكون في جميع الحالات المعنيّة حركة عين الصيغة الفعلية، وهي أهم من حركة الفاء واللام؛ لأنها دالة على أصل الصيغة^{٣٤}.

الثانية: إدغام نصف الصائت (الواو أو الياء) في الحركة المجاورة له:

افترض الدكتور الطيّب البكوش تحقّق عملية إدغام نصف الصائت في الحركة المجاورة له، ويندرج ضمن ذلك ما يأتي^{٣٥}:

أ/ إذا كوّنت معها حركة غير مزدوجة في العربية باستثناء (و، ي)، ومن ذلك: <و> <و، نحو: <حور> <حور، و> <ي، نحو: <مولاد> <ميلاد، ي> <ي، نحو: <بيض> <بيض، ي> <و، نحو: <ميسر> <موسر، ي> <ي، نحو: <ديك> <ديك>.

ب/ إذا كانت الواو أو الياء بعد صوت ساكن، ومن ذلك: <و> <و، نحو: <أعود> <أعود، و> <ا، نحو: <مقول> <مقال، و> <ي، نحو: <يقوم> <يقيم، ي> <ي، نحو: <يبيع> <يبع، و> <و، نحو: <مقول> <مقول، ي> <ي، نحو: <مبيوع> <مبيع>.

وقد تدغم الواو في فتحة المضارعة؛ فتصبح الحركة المزدوجة بحسب تعبيره فتحة طويلة، من ذلك: (ياجع، وياجل، وياسخ، وياغ)؛ فالواو تمّ التخلّص منها سواء أكانت عين الفعل مكسورة أم مفتوحة، ولا تثبت إلا في (فعل - يفعل) لغاية تمييزية^{٣٦}، وتدغم الياء أيضاً في الفتحة السابقة لها، وتخفّف الياء أحياناً لتدغم في الفتحة السابقة إلا أن ذلك لا يوجد إلا في

٣٢ البكوش، ٥٥.

٣٣ البكوش، ٦٣.

٣٤ البكوش، ٦٢.

٣٥ البكوش، ٦٤-٦٥.

٣٦ البكوش، ١٢٩.

الفعل (يضمين) الذي يقابله أيضاً (يامن)، ويعود السبب في ذلك إلى أنه كان قديماً من أكثر هذه الأفعال استعمالاً لتعدد معانيه^{٣٧}.

ويقع إدغام نصف الصوائت في الحركات في الأفعال المسندة إلى الضمائر، ومن ذلك إدغام الواو الساكنة بعد ضمة في الضمة، وتطول من بعد ذلك، نحو: (أنتن تدنُون)، والأصل: (تدنُون)؛ ذلك أنه لا توجد في العربية حركة مزدوجة مكونة من ضمة وواو (وَو ← وُو) إلا في حالة التضعيف (مدْعُوُّ ← مدْعُو)، وإدغام الياء الساكنة بعد كسرة في الكسرة، وتطول من بعد ذلك، نحو: (أنتن ترمين)، والأصل: (ترمين)^{٣٨}، واسم الفاعل سواء أكان واويّ الأصل أم يائيّ، ومن الأوّل (الداعي)، وأصله: (الداعُو، الداعُو)؛ إذ سبقت الواو بكسرة فأسقطت، وأدغمت حركة الإعراب (ضمّة كانت أم كسرة) في كسرة العين التي تمثّل الاستقرار المميز للصيغة فأصبحت كسرة طويلة، هكذا: (الداعي)، ومن الثاني: (القاضي)، وأصله: (القاضي، القاضي)؛ إذ سبقت الياء بكسرة فأسقطت، وأدغمت حركة الإعراب (ضمّة كانت أم كسرة) في كسرة العين؛ فأصبحت كسرة طويلة، هكذا: (القاضي)^{٣٩}.

الثالثة: إدغام الحركات القصيرة في الحركات الطويلة:

ويندرج ضمن ذلك ما يأتي^{٤٠}:

أ/ إدغام الضمة القصيرة بالضمة الطويلة، ومن ذلك: (أنتم تدنُون)، والأصل: (تدنُونون)؛ إذ أسقطت الواو لوقوعها بين ضمة قصيرة وضمة طويلة، وأدغمت الأولى في الثانية؛ فصار الفعل: (تدنون).

ب/ إدغام الضمة القصيرة بالكسرة الطويلة، ومن ذلك: (تدنين)، والأصل: (تدنوين)؛ إذ أسقطت الواو؛ لوقوعها بين ضمة قصيرة وكسرة طويلة، وأدغمت الضمة في الكسرة الطويلة؛ فصار الفعل: (تدنين).

٣٧ البيكوش، ١٣٧.

٣٨ البيكوش، ١٥٨، ١٦٦.

٣٩ البيكوش، ١٦٦، ١٥٩، ١٦٧.

٤٠ البيكوش، ١٦٥، ١٥٨.

ج/ إدغام الكسرة بالضمة الطويلة، ومن ذلك: (يرمون)، والأصل: (يرميون)؛ إذ أسقطت الياء، وأدغمت الكسرة بالضمة الطويلة، والحركة الطويلة تتغلب دائماً على القصيرة؛ فصار الفعل: (يرمُون). ولست مع الدكتور الطيّب البكوش فيما ذهب إليه من افتراضات ومزاعم تخالف مباني

الدرس الصوتي الحديث، والأمر يقودنا إلى ذكر مجموعة من الأمور:

الأوّل: إنّ أنصاف الصوائت تختلف عن الصوائت في كيفية نطقها؛ فأنصاف الصوائت تنطق بانغلاق الآلة المصوتة انغلاقاً أكبر ممّا يكون في أثناء إنتاج الصوائت، وأصغر ممّا يكون في أثناء إنتاج الصوامت، وبمدة إنتاج أصغر من مدة إنتاج الصوائت^{٤١}.

نعم إنّ الأعضاء العاملة في إنتاج الصوائت وأنصاف الصوائت هي نفسها غير أنّ الواو والياء بوصفهما حركتين يختلفان عن الواو والياء بوصفهما نصفي صائت في أنّهما في النوع الأوّل يخرجان من الفمّ دون أن يقف في طريق الهواء حال النطق بهما أي مانع أو عائق، وفي النوع الثاني يضيّق مجرى الهواء بحيث يبقى مسار ضيق يسمح بمروره، ولكن مع شيء من الصعوبة، بحيث يحدث هذا الهواء احتكاكاً مسموعاً^{٤٢}.

الثاني: إنّ أنصاف الصوائت يتطلّب نطقها جهداً عضلياً أكثر ممّا يتطلّب نطق الصوائت؛ ذلك أنّ الصوائت ما هي إلاّ نفس طليق حرّ لا يعمل فيه أعضاء النطق سوى الأوتار الصوتية^{٤٣ ٤٤}.

الثالث: إنّ الصوائت أعلى إسماعاً إذا ما قيست بأنصاف الصوائت في العربية^{٤٥}.

الرابع: إنّ الصوائت تختلف بطبيعتها عن أنصاف الصوائت في وظيفتها المقطعية؛ فالصائت يقع قمةً للمقطع الصوتي، ونصف الصائت قاعدة للمقطع الصوتي؛ ونصف الصائت يتحمّل الحركة (القمة) شأنه في ذلك شأن الصوامت^{٤٦}، وهذا لا يتحقّق في الصوائت.

السادس: إنّ الدكتور الطيّب البكوش ناقض نفسه كثيراً؛ إذ ساوى بين إدغام الحركات القصيرة سواء أكانت من نوع واحد أم مختلف؛ فقد ذكر أنّ الضمة تدغم في الكسرة، والكسرة

٤١ الدين، عصام نور. علم الأصوات اللغوية (الفونيتيكا)، ط ١ (بيروت: دار الفكر اللبناني، ١٩٩٢)، ٢٩١.

٤٢ بشر، كمال. علم اللغة العام (الأصوات)، ط ٤ (مصر: دار المعارف بمصر، ١٩٧٥)، ١٣٤.

٤٣ الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ٢٠٠٤، ٤٢٤-٤٢٥.

٤٤ القرّالة، زيد خليل. الحركات في اللغة العربية (دراسة في التشكيل الصوتي)، ط ١ (أربد، الأردن: عالم الكتب الحديث، ٢٠٠٤)، ١٨.

٤٥ حسان، تمام. اللغة العربية (معناها ومبناها) (المغرب: دار الثقافة، ١٩٩٤)، ٧١-٧٢.

٤٦ مالمبرج، برتيل. علم الأصوات، ترجمة. عبد الصبور شاهين (القاهرة: مكتبة الشباب، ١٩٨٤)، ٨١.

في الضمّة، وتدغم الفتحة في الفتحة بعد سقوط نصف الصامت في الأجوف، والناقص، ومن ذلك: (قال)، وأصله: (قَوْل)؛ إذ أسقطت الواو لوقوعها بين حركتين قصيرتين، ومن ثمّ أدغمت الحركتان فأصبحتا حركة طويلة، هكذا: (قال)^٧، وكذا الأمر في (سار)، وأصله (سَيْر)^٨، وفي الناقص، نحو: (دنا، رمى)، وأصلهما: (دَنَوَ، رَمِيَ)؛ إذ أسقطت الواو والياء، وأدغمت الفتحتان، فأصبحتا حركة طويلة، هكذا: (دنا، رمى)^٩.

فهذا الإدغام (إدغام الحركات القصيرة المتماثلة) لتصبح طويلة؛ وإنّ سلّمنا بقوله غير أنّ لا يتساوى مع إدغام الحركات غير المتماثلة؛ ذلك أنّ التقاء الحركتين القصيرتين، وتحوّلها إلى حركة طويلة واحدة هو ما يعرف بالاتحاد في الدرس الصوتي الحديث.

والغريب أنّه ساوى ما يحصل بين الحركات مع بعضها، وبين الحركات وأنصاف الصوائت، وبين أنصاف الصوائت نفسها؛ نعم هذا الإدغام يتحقّق بين أنصاف الصوائت سواء أكان هذا الإدغام تقدّمياً، نحو: (طيّ)، وأصلها: (طَوِيّ)، أم تأخّرياً، نحو: (أيام)، وأصلها: (أيوام)، غير أنّنا نرى أنّ الإدغام وقع بعد قلب الواو ياء، ومن ثمّ أدغمت الياء في الياء، وليس وقوعه من أوّل الأمر.

السابع: لو سلّمنا بما ذهب إليه الدكتور البكّوش من أنّ إدغماً وقع للضمّة في الكسرة، والكسرة في الضمّة؛ فلماذا تكون النتيجة بولادة الكسرة الطويلة دون الضمّة الطويلة؟ ولا سيّما أنّ الحركتين متنافرتين، والدكتور البكّوش يعترف بذلك؟

الثامن: ما ذكره الدكتور البكّوش في إدغام نصف الصائت في الحركة المجاورة له لا يمكن قبوله بحال من الأحوال؛ فليس ثمة رابط بين نصف الصائت (الواو، أو الياء) والفتحة القصيرة كي يقع الإدغام، ويكون الناتج ضمّة طويلة.

التاسع: ما ذهب إليه الدكتور البكّوش من إدغام القاعدة في قمتها يتحقّق في الدرس الصوتي الحديث في حالة اجتماع نصف الصائت (الواو) مع الضمّة القصيرة، ويتولّد عن ذلك الضمّة الطويلة، كما في (يغزو)، ونصف الصائت (الياء) مع الكسرة القصيرة، ويتولّد عن ذلك الكسرة الطويلة كما في (يرمي)، وهو ما يعرف بالاتحاد.

٤٧ البكّوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ١٤٠-١٤١.

٤٨ البكّوش، ١٤٤-١٤٥.

٤٩ البكّوش، ١٥٧-١٦٤.

ويبدو غريباً التفسير الذي أطلقه الدكتور الطيّب البكوش لأمر:

الأول: إنَّ التعويض يحصل بعد حذف صوت ويُعوّض عنه بصوت آخر، وليس ثمة حذف بحسب زعمه قد وقع في الصيغة.

الثاني: لا ينسجم ما ذهب إليه الدكتور البكوش ومعطيات الدرس الصوتي الحديث؛ ذلك أن الصائت الطويل يتحوّل إلى مزدوج هابط مؤلّف من صائت قصير ونصف صائت؛ فالضمة الطويلة تنشط إلى (ـُو)، وهو ما يعرف بالانشطار، هكذا: (مَد / عـُو / وـُن)، (مَر / مـُو / يـُن)، وقد تهيأ المناخ الصوتي المناسب في الكلمة الأولى لتحقيق الإدغام؛ فيدغم نصفاً الحركة، وفي الثانية تتابعت الواو والياء، والأولى منهما وقعت في نهاية مقطع (ساكنة) فتقلب ياء؛ لأنّ الياء أيسر نطقاً، وتقلب الضمة إلى كسرة لمناسبة الياء، ومن ثمّ تدغم الياء في الياء، وهذا الأمر ينفي أن يكون التعويض قد وقع في اسم المفعول^{٥٢}.

- الافتراض الثالث: إدغام فاء (افتعل) في التاء:

يرى الدكتور الطيّب البكوش أنّ فاء (افتعل) تدغم في التاء إذا كانت تاء أو واو أو همزة، ومن ذلك: (أتبع، وأتصل، واتخذ)؛ وذلك لثقل الواو الساكنة بعد كسر، وثقل الهمزة الساكنة إطلاقاً، غير أنّ الفاء إذا كانت مجهورة أو مفتخمة فإنّ التاء هي التي تدغم فيها؛ وذلك لغلبة الجهر على الهمس غالباً، وغلبة التفخيم على الترقيق مطلقاً، ومن ذلك: (أدثر، وأدرك، وأذكر، وأطّلع، وأطرد)، وهي أصوات من نفس حيّز التاء^{٥٣}.

نعم نتفق مع الدكتور البكوش فيما ذهب إليه من أنّ فاء (افتعل) تدغم في التاء إذا كانت تاء، وأمّا إذا كانت واو أو همزة؛ فلا نتفق معه في ذلك؛ ذلك أنّ الدرس الصوتي الحديث عدّ ذلك من باب إسقاط نصف الصائت؛ فتختل بنية الكلمة، ويعوّض عن ذلك بتضعيف التاء بغية المحافظة على إيقاع الكلمة تعويضاً موقعياً^{٥٤}.

٥٢ عبد، جواد كاظم. "ظاهرة التعويض في ضوء علم الأصوات الحديث (المفهوم، المصاديق، التحولات)"، مجلة دواة ٨، العدد ٣١، ٢٦-٢٧.

٥٣ البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ٦٨.

٥٤ شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية (رؤية جديدة في الصرف العربي)، ٧١.

٥٥ عبابنة، الصرف العربي التحليلي (نظرات معاصرة)، ٢٧-٢٨.

يُضاف إلى ذلك أنه ليس ثمة تقارب بين الواو والهمزة من جهة والتاء من جهة أخرى كي تدغم الواو أو الهمزة من أول الأمر في التاء؛ لأنَّهما متباعدان^{٥٦}، فالواو مثلاً من الأصوات الانطلاقية، والتاء من الأصوات المهموسة الانفجارية، ومن حيث المخارج فإنَّ الواو صوت طبقي، والياء غاري، والتاء أسناني لثوي^{٥٧}.

المبحث الثالث: الافتراضات التي نادى بها الدكتور ديزيره سقال

– الافتراض الأول: تجزئة الحركة الطويلة إلى حركتين قصيرتين مختلفتين نوعاً

زعم الدكتور ديزيره سقال في بعض المواضع أنَّ الحركات الطويلة تُجزأ إلى حركات غير

متماثلة، ومن ذلك:

أ/ تثنية الاسم المقصور، ومن ذلك تثنية (عصا، فتى)، إذ اجتمعت في آخرها حركتان طويلتان، هكذا: ع – / ص – + / ن –، ف – / ت – + / ن –، وقد تحوَّلت الفتحة الثانية في (عصا) إلى ضمة، وبعدها فتحة طويلة؛ فيحصل انزلاق من الضمة القصيرة إلى الفتحة الطويلة؛ فتتولَّد الواو، وتحوَّل الفتحة الثانية في (فتى) إلى كسرة، وبعدها فتحة طويلة؛ فيحصل انزلاق من الكسرة إلى الفتحة الطويلة؛ فتتولَّد الياء؛ ويصحح لفظ الكلمة^{٥٨}.

ب/ النسب إلى الاسم المقصور، ومن ذلك: (عصا + ي ي)، (فتى + ي ي)، هكذا: ع – / ص – + ي ي، ف – / ت – + ي ي؛ وتحوَّل الفتحة الثانية من الفتحة الطويلة إلى ضمة؛ فيحصل انزلاق بسبب توالي الضمة والفتحة الطويلة؛ فتتولَّد الواو عوضاً عن الفتحة الطويلة؛ فأصبحت: (عصوي، فتوي)^{٥٩}.

ج/ جمع الاسم المقصور جمع مؤنث سالماً، ومن ذلك: (عصا + ات)، (فتى + ات)، هكذا: ع – / ص – + ات، ف – / ت – + ات؛ إذ تحوَّل الفتحة الثانية من الفتحة الطويلة في الكلمة الأولى إلى ضمة وفي الكلمة الثانية إلى كسرة؛ فيحصل انزلاق تتولَّد على إثره الواو في الأولى، والياء في الثانية، وتصحح الكلمة، فصارتا: (عصوات، فتيات)^{٦٠}.

٥٦ شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية (رؤية جديدة في الصرف العربي)، ٢١١.

٥٧ الشايب، فوزي. "خواطر وآراء صرفية"، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد. ٢١ (١٩٩٤): ٤٧.

٥٨ سقال، الصرف وعلم الأصوات، ٦٥-٦٤.

٥٩ سقال، ١١٤-١١٥.

٦٠ سقال، ٨٠.

وما ذهب إليه الدكتور ديزيره سقال لا ينسجم ومعطيات الدرس الصوتي الحديث؛ ذلك أن التحول الذي يطرأ على الصائت الطويل يُعرف بالانشطار، وهي حالة يتحول فيها الصائت الطويل إلى مزدوج هابط.

ثمّ لنا أن نتساءل كيف لصائت طويل أن يتحوّل إلى صائتين مختلفين، أحدهما لا علاقة له بالصائت الطويل، ولعلّه ذكر ذلك للفرار من مشاكل مقطعية ترتبت على تتابع الصوائت؛ غير أن ذلك لا يسوّغ له بحال من الأحوال التفسير بتجزئة الصائت الطويل إلى صائتين مختلفين ليستقيم له دعوى تحقّق الانزلاق الصوتي.

وما حصل في تثنية (عصا، وفتى) يمكن تفسيره بحسب معطيات الدرس الحديث في أنّ حركتين طويلتين التقتا؛ فتعود الياء إلى مكانها (لام الفعل) مع اختصار الحركة في آخر الكلمة فتصبح: (عصوان، وفتيان)^{٦١}، وفي النسب إلى (فتى) لا يعدو الأمر أكثر من قلب الألف واواً، فصارت الكلمة: (فتوي)^{٦٣}، وفي جمع الاسم المقصور جمع مؤنث سالماً؛ فإنّ الصوت الانزلاقي يعود إلى آخر الكلمة واواً كان أم ياءً، فصارت الكلمة: (عصوات، وفتيات)^{٦٥}.

– الافتراض الثاني: حذف الحركة القصيرة من كلّ حركة طويلة عند اجتماعها

يرى الدكتور ديزيره سقال أن الاسم القصور إذا أريد جمعه جمع مذكر سالماً تجتمع في آخره حركات طويلة رفعاً ونصباً وجرّاً، وسأكتفي بحالة الرفع، ومن ذلك: (مرتضى + ؤُ ن)، هكذا: م - ر / ت - ض - ؤُ + ن - ، إذ اجتمعت في آخره حركتان طويلتان؛ فتحذف حركة قصيرة من كلّ حركة طويلة؛ فأصبحتا قصيرتين، ومن ثمّ يحصل انزلاق تتولّد على إثره الواو في حالة الرفع، والياء في حالتي النصب والجر^{٦٦}.

ولا ندري لم افتراض الحذف لحركة واحدة من كلّ حركة طويلة، ومباني الدرس الصوتي الحديث تقوم على تقصير الأولى منهما؛ ليتحقّق الانزلاق، وتتولّد الواو من بعد ذلك.

٦١ شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية (رؤية جديدة في الصرف العربي)، ١٢٧.

٦٢ محمد، آمال الصيد أبو عجيبة. التقاء الساكنين في اللغة العربية (دراسة صوتية) (القاهرة: دار قباء الحديثة، ٢٠٠٨)، ٨٩-٩٠.

٦٣ شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية (رؤية جديدة في الصرف العربي)، ١٦٢.

٦٤ عبود، صباح عطوي. التقاء الساكنين في ضوء نظرية المقطع الصوتي، ط١ (عمان: دار الرضوان، ٢٠١٤)، ٣٠٢.

٦٥ شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية (رؤية جديدة في الصرف العربي)، ١٣٢.

٦٦ سقال، الصرف وعلم الأصوات، ٧٢-٧١.

ويمكن تفسير ما حصل في تقصير الفتحة الطويلة؛ فتلتقي الفتحة القصيرة بالضمّة الطويلة، وتتولد الواو نتيجة الانزلاق بينهما، وصارت: (مرتضون)^{٦٧ ٦٨}.

- الافتراض الثالث: قلب الحركة القصيرة من إحدى حركتي الطويلة إلى حركة من غير جنسها: يرى الدكتور ديزيره سَقَال أن النسب إلى ما آخره ياء مشدّدة قبلها حرفان، ومن ذلك: (نبيّ + ـ ي ي) تجتمع فيه أربع ياءات، وكسرتان، هكذا: ن - / ب - ي ي + ـ ي ي، فتصحّح الكلمة على ثلاث مراحل، الأولى: حذف الياء الثانية من كلمة (نبيّ)؛ فيزول التضعيف، وتصير الياء الباقية كسرة طويلة، هكذا: (نبي) = ن - / ب -، وهذا ما يجعل الكلمة تجتمع فيها ثلاث حركات من غير فاصل، هكذا: (نبي + ـ ي ي) = ن - / ب - + ـ ي ي، والثانية: تقلب الكسرة الأولى من الكسرة الطويلة فتحة (هي حركة الباء)، والثالثة: تحويل الكسرة الثانية من الكسرة الطويلة إلى ضمّة؛ فيحصل انزلاق صوتيّ تتخلّق على إثره الواو، وتصحّح الكلمة صوتيّاً؛ فأصبحت: (نبويّ)^{٦٩}.

وما افترضه الدكتور ديزيره سَقَال من قلب الكسرة القصيرة من الكسرة الطويلة فتحة يُعدُّ غريباً؛ إذ ليس ذلك من مباني الدرس الصوتيّ الحديث، ويمكن تفسير ما حصل بعيداً عن تلك الافتراضات، واعتماداً على مبادئ الدرس الصوتيّ الحديث إلى صعوبة النطق؛ فتحذف الياء الأولى، وتقلب الكسرة فتحة، ومن ثمّ تقلب الياء الثانية ألفاً، وتقلب الألف واواً، فصارت: (نبوي)^{٧٠}، وهذه التحوّلات حصلت بحسب طبيعة العلاقة بين الأصوات المحوَّلة، وما تحوَّلت إليه.

- الافتراض الرابع: تحويل الحركة الطويلة إلى حركة قصيرة من غير جنسها

ذكر الدكتور ديزيره سَقَال في النسب إلى الاسم المنقوص أمرين غريبين، غير أن الثاني أكثر غرابة من الأوّل، فكلمة: (عمي + ـ ي ي) تتابعت فيها ثلاث كسرات، هكذا: ع - / م - + ـ ي ي، ويحصل فيها التغيير على مرحلتين، الأولى: بجعل حركة ما قبل الياء فتحة،

٦٧ شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية (رؤية جديدة في الصرف العربي)، ١٣٠-١٢٩.

٦٨ محمد، التقاء الساكنين في اللغة العربية (دراسة صوتية)، ٩٤.

٦٩ سَقَال، الصرف وعلم الأصوات، ١١٩-١١٨.

٧٠ شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية (رؤية جديدة في الصرف العربي)، ١٦١.

فينتج عن ذلك التقاء أربع حركات، هكذا: ع / م - + - ي ي، والثانية: بتحويل الكسرة الطويلة إلى ضمة قصيرة لمنع تكرار ثلاث كسرات؛ فتتولد الواو نتيجة الانزلاق من الفتحة إلى الضمة؛ فصارت: (عموي) = ع / م - / و - ي ي^{٧١}.

وليس دقيقاً ما ذهب إليه الدكتور ديزيره سقال؛ إذ كيف للميم أن تتحرك بحركتين مختلفتين (الفتحة والكسرة) هكذا: (عم)، ومن ثم كيف تتحول الكسرة الطويلة المزعومة في آخر الصيغة إلى ضمة قصيرة، هكذا: ع / م - + - ع / م - + - ؟^{٧٢}.

ويمكن تفسير ما حصل في أنه حصل ثقل كبير بسبب تتابع الأمثال (الكسرات والياءات)؛ فتنشطر الكسرة الطويلة إلى مزدوج هابط، هكذا: ع / م - + - ي ي ← ع / م - ي ي، ومن ثم تحصل مخالفة صوتية بقلب الكسرة فتحة، والياء الاحتكاكية واواً احتكاكية، فصارت: ع / م - / و - ي ي^{٧٣}.

المبحث الرابع: الافتراضات التي نادى بها الدكتور داود عبده:

– الافتراض الأول: القلب المكاني في صيغة (افتعل)

يفترض الدكتور داود عبده حصول القلب المكاني في الإبدال الحاصل في صيغة (افتعل)، ويندرج ضمن ذلك أمران:

أحدهما: إبدال نصف الصائت بصامت في صيغة (افتعل)؛ إذ ذكر أن الأصل في الصيغة: (اتفعل)، وليست الأولى أصلاً، ومثال ذلك: (اتصل)، والأصل فيها: (اتوصل) = ء - ت / و - / ص - / ل - ← اتصل = ء - ت / ت - / ص - / ل -، أي أن ما حصل هو قلب مكاني في الصيغة، واتفكاً على هذا الافتراض بعدة أمور، منها: أن هناك ما يقابل صيغة (افتعل) في بعض اللغات السامية كالعبرية والآرامية؛ فقد وقعت التاء فيهما قبل فاء الفعل، وأن أحرف الزيادة في الأفعال المزيدة تقع قبل فاء الفعل، من ذلك: (أفعل، وانفعل، واستفعل)، وأن المماثلة بين الأصوات الصامتة في العربية رجعية غالباً، بمعنى أن الصوت المفوظ أولاً، هو الذي يتغير للمماثلة الصوت الذي يقع بعده^{٧٤}.

٧١ سقال، الصرف وعلم الأصوات، ١١٦-١١٥.

٧٢ الشايب، "في الصرف العربي (نثرات ونظرات)"، ١٣٨.

٧٣ عبود، التقاء الساكنين في ضوء نظرية المقطع الصوتي، ٣٠٢-٣٠١.

٧٤ داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ط ١ (عمان، الأردن: دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠١٠)، ١/١٣٧.

والآخر: إبدال الصامت بصامت آخر في صيغة (افتعل)، ومن ذلك إبدال تاء (افتعل) دالاً؛ إذ افترض وقوع القلب المكاني في هذه الصيغة؛ فقد أبدلت التاء دالاً، من ذلك: (ازدهر)؛ والأصل فيها: (اتزهر) على وزن: (افتعل)، وحصل فيها قلب مكاني، وتطوّرت إلى صيغة أخرى^{٧٥}، واستدلّ على ذلك في أنّ (افتعل) لو كانت هي الأصل لأصاب التغيير الصوتي الخلفي (فاء الفعل)، نحو: (ازدهر، وادعى)، ولكانتا بالتالي (استهر)؛ فتصبح الزاي صوتاً مهموساً، أي: سيناً مماثلة للتاء، و(اتعى)؛ فتصبح الدالّ صوتاً مهموساً، أي تاء مماثلة للتاء التي تليها، لكن هذا لم يحدث، وهذا يدلّ على أنّ أصل هاتين الكلمتين ليس على وزن (افتعل)، ووجود مثل: (ازدهر، وادعى، واصطبر) على الشكل التي هي عليه لا يمكن تفسيره إلاّ بأنّ المماثلة تمتّ حين كانت هذه الكلمات وأمثالها على وزن (افتعل)، أي: اتزهر < اذهر، اتصبر < اظصبر، ثمّ حدث قلب مكاني في وزن (افتعل)؛ فأصبح: (افتعل)، أي: اذهر < اذهر، اظصبر < اظصبر، والقلب المكاني في وزن (افتعل) شمل جميع اللهجات العربيّة بما في ذلك المصريّة، ولعلّه حدث في العربيّة الأم، أي: اللغة التي تفرّعت منها اللهجات العربيّة المختلفة^{٧٦ ٧٧}، وفكرة القلب المكاني راقّت لبعض المحدثين من العرب^{٧٨ ٧٩}.

وما ذكره الدكتور داؤد عبده لا يمكن قبول بحال من الأحوال أو جعله قاعدة عامّة لما حصل في تلك الصيغة؛ ذلك أنّ العربيّة فيها كلمات جاءت على صيغة (افتعل) ولم يحصل فيها إبدال، من ذلك: (افتكر، افتقر، اقتدر، اقتطع)، كما أنّ صوت التاء أُبدل في بعض المواضع إبدالاً غير مطّرد بمجاورته صوت الجيم، نحو: (اجدمعوا) بدلاً من (اجتمعوا)^{٨٠ ٨١ ٨٢}.

٧٥ عبده، ١/١٣٩.

٧٦ عبده، أبحاث في اللغة العربية، ١٣٩-١٣٨.

٧٧ عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١/١٣٩-١٤١.

٧٨ فوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ط١ (الأردن: عالم الكتب الحديث، ٢٠٠٤)، ١٣٠-١٣١.

٧٩ الشايب، "خواطر وآراء صرفية"، ١٥-١٦.

٨٠ أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد، المتع الكبير في التصريف (مكتبة لبنان، ١٩٩٦)، ١/٢٣٦.

٨١ أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) الموصلي، سر صناعة الإعراب، ط١ (بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠)، ١/١٩٨.

٨٢ محمود سالم عيسى خريسات، "التفسيرات الصوتية للظواهر الصرفية العربية" (كلية الآداب، جامعة اليرموك، ٢٠٠٢)، ٤٠.

كما أن في رأيه نفيًا للمماثلة التقدمية؛ إذ اعتمد فيما تحقق على المماثلة الرجعية، وغلب المهموس (صفة ضعف) على المجهور (صفة قوة)^{٨٣}، والمماثلة يحصل فيها تأثير الصوت الضعيف بالصوت القوي وليس العكس.

يُضاف إلى ذلك أنه لم يفرّق بين ما حصل في (ازتهر، واتعى) من حيث المماثلة؛ فهي في الأولى تقدمية جزئية متصلة، وفي الثانية تقدمية كلية متصلة؛ فقد أبدل صوت التاء دالًّا، ومن ثمّ أدغمت الدالّ في الدالّ^{٨٤}.

الافتراض الثاني: الهمز في صيغ العربية ومنها الأفعال واسم الفاعل والفعل المسند إلى الضمائر: يرى الدكتور داود عبده أن الهمزة موجودة في أصول بعض الصيغ في العربية، ويندرج ضمن ذلك أمران:

أحدهما: في صيغة (فاعل، وفاعل، وتفاعل، وافعال، ويفعلان)

ذكر الدكتور داود عبده أن كلّ ألف ليست ناتجة عن سقوط الواو أو الياء، ونشوء ألف من الفتحة السابقة للواو أو الياء والفتحة اللاحقة لهما، وهي - أي الألف أصلها همزة - فالأصل في (فاعل): (فاعل)، و(فاعل): (فاعل)، و(تفاعل): (تفاعل)، و(افعال): (افعال)، و(يفعلان): (يفعلان)، وأن الهمزة قد سقطت من هذه الصيغ، وأطيلت الفتحة السابقة لها كما سقطت الهمزة الثانية في نحو: (أامن)، وأطيلت الفتحة السابقة لها؛ فأصبح: (أمن)، وكما سقطت الهمزة وأطيلت الحركة القصيرة السابقة لها في نحو: (رأس، وبئر، وشؤم) في اللهجات المعاصرة^{٨٥}، واستدلّ على ذلك بمجموعة من الأدلة، هي^{٨٦}:

- إن أحرف الزيادة في الأفعال المزيدة أصوات صحيحة لا أصوات علة؛ فهي همزة يليها فتحة في (أفعل)، وتاء في (افتعل)، وأصلها: (اتفعل)، ونون (انفعل)، وسين وتاء يليها فتحة في (استفعل)، كما أن (فاعل، وتفاعل، وافعال)، لا تختلف عن بقية الأفعال المزيدة؛ ولذا فإن حرف الزيادة فيها ليس الألف والألف ليست إلا فتحة طويلة (حركة) كما يبدو في ظاهر الأفعال حالياً بل صوت صحيح هو الهمزة.

٨٣ شواهنة، سعيد محمد. القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين، ط ١ (عمان، الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧)، ١٨٩.

٨٤ عبد، جواد كاظم. "أثر الأصل المفترض في التوجيه الصوتي الحديث (مقاربات نقدية)"، مجلة أوراق لسانية ١، العدد. (٢٠٢١): ٢٦٤٢.

٨٥ عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١/ ١١٥-١١٦.

٨٦ عبده، ١/ ١١٦-١٢٥.

— إنَّ في العربيَّة قانوناً صوتياً عامّاً يقصر الحركة الطويلة إذا تلاها صوت صحيح لا يليه علَّة (صحيح ساكن) إلَّا إذا كان السكون للوقف.

— ممَّا يؤيِّد اعتبار أصل الألف وأشباهاها في الأمثلة السابقة همزة أن بعضها قد ورد فعلاً بهمزة؛ فقد قرأ أحد القرَّاء: ﴿ولا الضَّالِّين﴾ [الفاحة ٧] بهمزة مفتوحة، وقرأ آخر: ﴿فيومئذٍ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جان﴾ [الرحمن ٣٩] بهمزة مفتوحة.

— من الأدلَّة على أن أصل الألفات همزة جواز إبقاء العلَّة القصيرة بين الصحيحين المثليين في اسم الفاعل من الثلاثيِّ المضعَّف؛ ففي العربيَّة أمثلة مثل: (حَالِل) إلى جانب (حَال)، و(مَادِد) إلى جانب (مَادِّ)، وجواز عدم حذف العلَّة القصيرة بين الصحيحين المثليين، وهذا لا تفسير له إلَّا إذا كانت الألف هي الأصل.

— إنَّ وجود الواو في تصغير اسم الفاعل، كقولنا: (شويعر) في تصغير (شاعر)، و(كويتب) في تصغير (كاتب) يصعب تفسيره إذا لم تقدِّر همزة في أصل اسم الفاعل.

— يرى بعض القدماء أن أصل (فَاعَلْ): (فيعال) بياء ساكنة لا (فعال)؛ لأنَّ هذا المصدر لا يختلف عن مصدر (أفَعَلْ)، أو (فَعَلَلْ) من حيث الوزن.

ومن الأدلَّة التي اعتمدها أيضاً وجود فتحة قبل الألف الزائدة (الألف التي نشأت بسبب حذف الهمزة)، ورأى فيها دليلاً على أن الألف في (فَاعَلْ، وفاعِلْ، وتفاعَلْ) همزة وليست ألفاً في الأصل، ولو لم تسقط لكان من الطبيعي أن توضع فتحة على الحرف السابق لها^{٨٧}.

وقد بنى الدكتور داؤد عبده رأيه على تصوّرات وتأويلات بعيدة رابطاً يائها بما يحصل في اللهجات المعاصرة، ومساواة ما حصل في تلك الافتراضات بتسهيل الهمز في (آمن، ورأس، وبئر) وقد حفلت بها كتب اللغة، وليس من ذكر لهذا الافتراض الذي ذكره الدكتور داؤد عبده.

والغريب أنه استشهد بقراءة: (ولا الضَّالِّين)، وهي ليست شائعة عند الجميع كي يُبنى عليها هذا التوجيه.

ثمَّ ما المانع من وجود الصائت القصير بين الصوتين المثليين؟ وأين الصعوبة في تفسير ما حصل في تصغير (كويتب، وشويعر) إذا ما لجأنا إلى افتراض الهمز في أصل الألف،

والتفسيرات الصوتية لما حصل واضحة بعيدة عن تلك الافتراضات.

وكيف نفسّر وجود الهمز في الأصل بوجود صائت قصير قبل الألف في (فاعل، وفاعل، وتفاعل)؛ فهذه الألف ليست مسبقة بفتحة؛ أليست حركة طويلة، والحركة لا تسبق بحركة؟

والآخر: تصغير ما كان على وزن (مفعّال) و(فَاعِل)

يرى الدكتور داود عبده أن أصل (مفتاح): (مفتّاح)، وتصغيره: (مُفَيِّح)، هكذا: مفتّاح = م - ف / ت - ع ح < م / ف - ي / ت - ع ح < م / ف - ي / ت - ح ؛ فقد حذفت الهمزة من الكلمة وأطيلت الكسرة^{٨٨}.

وهذا الافتراض يخالف التوجيه الصوتي الحديث؛ فالأصل في تصغير الكلمة (مُفَيِّح)، وقد قلبت الفتحة الطويلة كسرة طويلة^{٨٩، ٩٠}، وهذا القلب تحقّق بعد دخول ياء التصغير على الكلمة^{٩١}، ولا علاقة لهذا الأمر بحذف الهمزة، وإطالة الصائت قبلها.

كما أنه افترض وجود الهمز في صيغة (فاعل: فاعِل)، وتصغيرها على (فُوَيْعِل)، فالأصل في اسم الفاعل (كاتب) لم يكن بالألف، وإنما بالهمزة، أي: (كأْتب)، وعند تصغيره يقال فيه: (كُوَيْتَب) = ك - ء / ت - ب < ك / ء - ي / ت - ب؛ فالصيغة النهائية نتجت عن تخفيف الهمزة، أي بحذفها وإضافة واو أو ياء تبعاً للحركة السابقة لها، فصارت: (كويْتَب) بتخفيف الهمزة؛ وذلك بحذفها وإضافة واو مكانها، وهذا ما يقتضيه التصغير وتخفيف الهمزة^{٩٢}.

وبالاحتكام إلى بنية الكلمة عند دخول ياء التصغير عليها؛ فإننا لا نجد وجوداً للهمزة؛ إذ إنَّ الكلمة تصغّر على (كأيتب)، وقد وقعت الفتحة الطويلة بعد ضمّة، فيحصل انزلاق صوتي بين الحركتين؛ فتنشأ الواو الانتقالية تليها ياء التصغير الساكنة^{٩٣، ٩٤}.

٨٨ عبده، ١/ ١٢٩ - ١٣٠.

٨٩ شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية (رؤية جديدة في الصرف العربي)، ١٨٦.

٩٠ القرّالة، الحركات في اللغة العربية (دراسة في التشكيل الصوتي)، ١٠٤.

٩١ القرّالة، ١٠٤.

٩٢ عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١/ ١٢٣ - ١٢٤.

٩٣ شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية (رؤية جديدة في الصرف العربي)، ١٥٤.

٩٤ سقال، الصرف وعلم الأصوات، ١٦٣.

المبحث الخامس: الافتراضات التي نادى بها الدكتور فوزي الشايب:

– الافتراض الأول: فرضية الاختزال الحركي والتعويض عنه بالتشديد:

ذكر الدكتور فوزي الشايب أن اسم المفعول من الناقص الواوي، ومن ذلك: (مدعو)، والأصل: (مدعو) = م - د / ع - و، وقد اختزلت الضمة الطويلة وعود عن الجزء المختزل بمدّ (تشديد الواو)، ومن ثم أصبحت الكلمة: (مدعو)، والسبب في ذلك هو أن المقاطع الطويلة المفتوحة (ص ح ح)، تمثل بسبب طول الفسحة الزمنية التي يستغرقها نطقها عنصر خلخلة وتوهين في الصيغة، وأن اسم المفعول من الناقص اليائي، ومن ذلك: (مرمي)، والأصل: (مرموي) = م - ر / م - ي؛ فقد حصلت مماثلة أول الأمر بين نصف الصائت والحركة السابقة له عن طريق تحويل الضمة الطويلة إلى كسرة طويلة؛ فصارت الكلمة: (مرمي)، ثم حصلت عملية مخالفة قوامها اختزال الحركة الطويلة، والتعويض من الجزء المختزل بمدّ الياء (تشديدها)؛ فصارت: (مرمي) ٩٥ ٩٦.

ولنا أن نسأل الدكتور الشايب عن مسألة اختزال الحركة الطويلة أيريد بها أن الحركة الطويلة قد تمّ تقصيرها؟ فإذا كان ذلك ما يعنيه؛ فعند تقصير الضمة الطويلة ستبقى ضمة واحدة قصيرة (قمة المقطع الثاني)، ومن ثمّ تلتقي بنصف الصائت في المقطع الواقع بعدها، ثمّ إنّ تشديد الواو لا يتحقّق إلا بالتقاء نصف صائت (واو) بنصف صائت مماثل له (واو)، وما حصل هو التقاء الضمة القصيرة بنصف الصائت الواو.

إنّ ما حصل ليس تعويضاً للضمة الطويلة؛ وإنّما هو انشطار لها، فقد تحوّلت إلى مزدوج هابط (و) وقعت بعده واو في حالة الوقف، هكذا: (و - و)، وفي حالة الوصل تظهر واو إحداهما في مزدوج هابط (ع - و)، والأخرى في مزدوج صاعد (و - ن) ٩٧، وكذا الأمر في (مرمي)؛ إذ الأصل فيها: (مرموي)، وقد انشطرت الضمة الطويلة، وتضمّنت البنية مزدوجاً هابطاً (و - و)، وهذا ثقيل على لسان المتكلّم، فيقلب نصف الصائت الواو ياء، والضمة كسرة لتناسب الياء، ومن ثمّ تدغم الياء في الياء.

٩٥ الشايب، "تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي"، ٧٦-٧٨.

٩٦ الشايب، "في الصرف العربي (نغرات ونظرات)"، ١١٠.

٩٧ جواد كاظم عبد، "المزدوجات الحركية الطويلة الأثقل بين القدماء والمحدثين (مقاربات لسانية في البناء العميق للكلمة العربية)"،

مجلة العلامة ٧، العدد. ١١١ (٢٠٢٢): ١.

- الافتراض الثاني: تحقيق الكسرة لتتخلق الهمزة:

ذكر الدكتور فوزي الشايب أن اسم الفاعل، ومن ذلك: (قائل، وبائع)، أصلهما: (قاول، وبائع) = ق - / و - ل، ب - / ي - ع، وقد وقعت أنصاف الصوائت بين حركتين؛ فأسقطنا، وتتابع حركتان، وهذا لا يجوز، فالذين لم يراعوا كمال الصورة لاسم الفاعل أسقطوا نصف الصائت، والحركة التي تليه (المزدوج الصاعد برمته) فكان الناتج (قام، باع)، وأمّا الغالبية العظمى للعرب التي تحرص على كمال الصيغة فقد عمدوا إلى تحقيق الكسرة، وبتحقيقها تخلقت الهمزة، فكان الناتج: (قائم، وبائع).

وفي رأي آخر له ذكر أن الهمزة جيء بها للفصل بين الحركتين؛ ف (قام، وباع) يصبان في قالب (فاعل)؛ فيكون الناتج: (قام، باع) = ق - + م - ب - + ع، ولا يوجد في الفعل ما يقابل عين الصيغة في قالب (فاعل) نظراً إلى أن الفعل الناقص محذوف العين؛ فلا يوجد ما يقابل عين الصيغة سوى الكسرة، وقد تشكل في الصيغة سياق مرفوض؛ إذ التقت حركتان، وهذا مرفوض، وقد بدئ المقطع الأخير بحركة؛ فعمدت العربية إلى تحقيق الكسرة، وتخلق الهمزة؛ فالهمزة صوت وظيفي ناجم عن تحقيق الحركة للفصل بين الحركتين، ولتفادي ابتداء المقطع بحركة⁹⁸.

ولا يمكن الركون إلى تفسير الدكتور الشايب؛ ذلك أن التحقيق خاص بالهمزة؛ فهي تحقّق وتخفّف وتحذف، ثمّ ما العلاقة بين الصائت القصير (الكسرة) والهمزة كي يتحوّل من كونه صائتاً قصيراً إلى صامت (الهمزة)، أو من قمة لمقطع إلى قاعدة.

ولو سلّمنا بما ذهب إليه الدكتور الشايب في تخلق الهمزة بتحقيق الكسرة، فمن أين أتت الكسرة التي تظهر مع الهمزة في قولنا: (قائل، وبائع)؛ فالكسرة وقعت قمة لمقطع في همزة. يُضاف إلى ذلك أن سقوط الواو أو الياء ليس مطلقاً في كلّ تتابع بين الفتحة الطويلة والكسرة؛ فبعض الصيغ وردت فيها أنصاف الصوائت ولم تسقط بينهما، ومن ذلك: (مقاود، ومعايش)⁹⁹. ويمكن تفسير ذلك في أن الواو أو الياء قلبتا همزة، أو أن الواو أو الياء حذفتا؛ فالتقى صائتان (الفتحة الطويلة والكسرة)، ولأنّ العربية تأبى اجتماع الصوائت؛ فقد جيء بالهمزة للفصل بينهما.

98 الشايب، "في الصرف العربي (ثغرات ونظرات)"، 92-93.

99 عبد اللطيف، محمد حساسة. "ظاهرة الإعلال والإبدال بين القدماء والمحدثين"، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 1980 (46AD): 177.

المبحث السادس: الافتراضات التي نادى بها ثلاثة من المحدثين العرب:

- الافتراض الأول: فرضية التحوّل الداخلي في الصيغ العربيّة

أنكر الدكتور أحمد الحمّو والدكتور عبد القادر عبد الجليل أن يكون الأصل في (قال): (قَوْلَ)، وفي (باع): (بَيْعَ)، وأنكرا أيضاً قلب الواو والياء ألفاً.

وقد انتقد الدكتور أحمد الحمّو الدكتور عبد الصبور شاهين في أنّه وقع في الخطأ الذي وقع فيه الصرفيّون القدماء؛ إذ انطلق من أصل مفترض ليس موجوداً في اللغة بالنسبة له (قال، وباع)، وهذا الأصل المزعوم لم تعرفه اللغة، وأنّ المتقدّمين ابتدعوه من عند أنفسهم لمطابقة الميزان الصرفيّ (فَعَلَ)، والحلّ الأمثل بحسب زعمه ينبغي أن ينطلق ممّا هو موجود في اللغة فعلاً دون اللجوء إلى افتراضات لا وجود لها^{١٠٠}.

ويرى الدكتور أحمد الحمّو أنّ أصل الماضي الأجوف الواوي (قال) هو (قُل) وليس (قال)، واستدلّ على ذلك بإسناده إلى الضمائر، وأصل الماضي اليائي (باع) هو (بِعْ) وليس (باع)، وذكر أنّ للأجوف جذرين أحدهما للماضي، والآخر للمضارع؛ فأما الذي للماضي فهو: (قُل، وبِعْ)، وأما الذي للمضارع فهو: (قَوْل، وبَيْعْ)، وليس من فرق بين الجذرين إلا في طول المصوّت الداخلي؛ ذلك أنّه قصير في جذر الماضي، وطويل في جذر المضارع، وزعم أنّ جذر المضارع نتج عن إطالة المصوّت الداخلي القصير في جذر الماضي: (قُل: قول)، و(بِع: بيع)^{١٠١}.

وذكر أنّ الألف فيهما دخيلة على الفعل، ولم تكن قد نشأت عن انقلاب الواو في (قول)، والياء في (بيع)، ولم تكن في موقع أصل هو الواو أو الياء، أو أنّ الفتحة الطويلة تشكّلت من فتحيتين متجاورتين بعد سقوط الواو أو الياء، وإنّما أضيفت إلى الفعل من خارجه، شأنها في ذلك شأن اللواحق التي تلحق الفعل^{١٠٢}.

وعلى هذا الرأي الدكتور عبد القادر عبد الجليل؛ إذ يرى أنّ جذر الماضي (عاد) هو (عُدْ)، وجذر المضارع (يعود)، وليس هناك من تحوّل حاصل، وقد نشأ هذا الجذر من إطالة الصائت القصير في جذر الماضي، وقد نشأت هذه الواو من إطالة الصائت القصير في

١٠٠ الحمّو، أحمد. "محاولة السنينة في الإعلال"، مجلة عالم الفكر ٢٠، العدد. (١٩٨٩): ١٧١. ٣.

١٠١ الحمّو، ١٧٣_١٧٥.

١٠٢ الحمّو، ١٧٥.

في صيغ الأفعال، وأن بعضها قد انشقت من بعض بوساطة إطالة المصوت الداخلي القصير^{١٠٦}، ومن هنا بنى هؤلاء افتراضهم في أن تلك الأفعال ثنائية، ونفوا فيها فكرة الثلاثية.

وردَّ الدكتور إبراهيم أنيس على فكرة الثنائية في أن القائلين بها خلطوا بين البحث في النشأة الأولى للكلمات، وبين تطوُّر بنيتها في العصور التاريخية، وهذا ما أدَّى إلى الاضطراب والتناقض في آرائهم^{١٠٧}. يُضاف إلى ذلك أن الأمثلة التي رويت بصورتين إحداها كبيرة، والأخرى صغيرة من نفس المادة، وب نفس المعنى يشعرون أن الصورة الكبيرة أصل لسبب معقول ومقبول، وافتراض الصورة الصغيرة أصل يوقعنا في مشاكل وصعوبات؛ إذ لا نكاد أن ندرك العلة في زيادة حرف عليها، أو العلة في كون الحرف الزائد هو بتلك الصورة، وفي ذلك الموضع من الكلمة بالذات^{١٠٨}.

— الافتراض الثاني: تحويل الضمة الطويلة والكسرة الطويلة إلى ضمة متبوعة بفتحة،

وكسرة متبوعة بفتحة:

ذكر الدكتور أحمد الحموي أن الضمة الطويلة والكسرة الطويلة في (يدعو، ويرمي) تتحوَّلان عند النصب بـ (لن) إلى ضمة متبوعة بفتحة، وكسرة متبوعة بفتحة^{١٠٩}.

ويمكن الاعتراض على ما ذهب إليه الدكتور الحموي في أن الفتحة ليست من مكونات الضمة الطويلة، ولا الكسرة الطويلة، وإنما هي مجتلبة علامة على النصب، ولو كان الأمر كذلك؛ فمن أين جاءت الضمة قبل الواو في (يدعو) = يـ د / عـ / وـ، والكسرة قبل الياء في (يرمي) = يـ ر / مـ / يـ ؟^{١١٠}.

— الافتراض الثاني: تتابع حركتين إحداها طويلة والأخرى قصيرة في اسم الفاعل:

وهذا الافتراض نادى به الدكتور أحمد الحموي؛ إذ يرى تتابع حركتين إحداها طويلة والأخرى قصيرة في اسم الفاعل من الفعل الأجوف، ومن ذلك: (قائل، وبائع)، إذ يرى أن الأصل فيهما: (قال، باع)، وما يوجد مكان العين في اسم الفاعل هو الكسرة فقط، ولا شيء غيرها، ويمكن أن نكتب اسم الفاعل منهما بهذا الشكل، وهذا لا يعني أن الهمزة غير

١٠٦ الحموي، "محاولة ألسنية في الإعلال"، ١٧٥.

١٠٧ إبراهيم أنيس، "تطور البنية في الكلمات العربية"، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١١ (١٩٥٩): ١٦٨.

١٠٨ أنيس، ١٧٢.

١٠٩ الحموي، "محاولة ألسنية في الإعلال"، ١٧٨.

١١٠ عبود، المقطع الصوتي في العربية، ٤٩.

موجودة، إلا أن وجودها لم يكن ناشئاً عن انقلاب الواو أو الياء، فهي - أي الهمزة - تقوم بوظيفة الفصل بين صائتين متتابعين (الفتحة الطويلة، والكسرة القصيرة)، وثم سبب آخر يتمثل في أن الناطق لأسباب فيزيولوجية لا يستطيع أن ينطق بالصائت وحده عارياً عن أي صامت قبله دون أن يبدأ بنطق الهمزة^{١١١}.

ولا يمكن تصوّر تتابع حركتين من غير أن يفصل بينهما بصامت كالهمزة؛ فهذا من المحظورات في العربية؛ ثم كيف لنا أن نفترض هذا التتابع، ولا ننفي وجود الهمزة في بنية الكلمة؟ كما أنه بنى رأيه على افتراض مؤداه أن الهمزة ليست من أصوات المباني، وأن وجودها أو عدمه لا يغير شيئاً من مدلول الكلمة بخلاف أصوات اللّغة الأخرى التي يؤدي استبدال واحد منها بغيره، أو سقوطه إلى ظهور نسق صوتي جديد يحمل مدلولاً مختلفاً، من ذلك مثلاً: (يومنون) دون همزة لا يدلّ على غير ما يدلّ عليه: (يومنون) بالهمزة^{١١٢}.

ولسنا مع الدكتور أحمد الحمور فيما ذهب إليه؛ ذلك أن الهمزة في العربية صوت له وظيفة تمييزية (فونيم) شأنه في ذلك شأن الأصوات الأخرى، من ذلك: (سأل، وسأل)؛ فإن الذي ميّز بينهما صوت الهمزة^{١١٣}.

المبحث السابع: الافتراضات التي نادى بها الدكتور داود سلوم:

- أصل الواو أو الياء في الأجوف والناقص همزة:

يرى الدكتور داود سلوم أن (قال) أصله: (قَ ءَ لَ)، ومضارعه: (يَ قُ ءُ لُ)، وقد رميت حركة الهمزة على القاف، وحذفت الهمزة، وعوّض عنها بألف ساكنة، ومن ثمّ رميت حركة الهمزة على القاف، وأصبح الفعل: (يَ قُ ءُ لُ)، وقد قاد النطق إلى قلب الألف واواً، لتوافق الضمة قبلها، ولتجنّب صعوبة النطق بالألف الساكنة وقبلها القاف المضمومة؛ فأصبح: (يقول)^{١١٤}.

وهذا الافتراض لا يمكن التسليم به؛ ذلك أنه يساوي بين حالات تسهيل الهمزة التي زخرت بها كتب العربية، ومن ذلك: (آمن، ورأس، وبئر) وما حصل في الأجوف والناقص،

١١١ الحمور، "محاولة ألسنية في الإعلال"، ١٨٢.

١١٢ الحمور، ١٧٩.

١١٣ مشكور، علاء حسن. "الخلاف الصوتي في الدرس العربي الحديث" (كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١١)، ١٦١.

١١٤ سلوم، داود. دراسات اللهجات العربية القديمة، ط ١ (الكويت: مكتبة المنار الإسلامية، ١٩٧٦)، ٧٣.

فضلاً عن أن هذا الرأي بُني على لهجة أو لهجتين من لهجات العرب، وهذا ما لا يمكن تعميمه على العربية الفصحى.

ومن هنا تذرّ الباحثون العرب من هذا الافتراض، ووصفه أحدهم بأنه خطأ في خطأ، وهو أقرب إلى الشعوذة اللغوية منه إلى التحقيق العلمي^{١١٥}.

الخاتمة ونتائج البحث:

توصّل الباحث في بحثه هذا إلى مجموعة من النتائج، يمكن إيجازها بما يأتي:

١/ نالت المسائل الفونولوجية افتراضات كثيرة قياساً بالمسائل الفوناتيكية؛ ذلك أن الأخيرة احتكم فيها المحدثون إلى المخابر الصوتية الحديثة؛ لمعرفة الصوت مخرجاً وصفة.

٢/ كان لمقولات المستشرقين الأصواتية أثر كبير في الدرس الصوتي الحديث؛ إذ عمد كثير من المحدثين إلى توظيفها، والدفاع عنها، ومن ذلك فرضية ثنائية الأصل، وفرضية التحول الداخلي للصيغ.

٣/ أثبت البحث أن فكرة الإدغام الحركي لم تكن متسقة ومنسجمة مع مبادئ الدرس الصوتي الحديث؛ لأن من المعلوم أن ظاهرة الإدغام تتحقّق بين الصوامت، أو بين أنصاف الصوائت، وكان للاحتكام إلى طبيعة الأصوات من حيث المخارج والصفات دور كبير في نفي فرضية الإدغام الحركي.

٤/ افترض المحدثون في الدرس الصوتي الحديث تتابع الحركات على المستوى العميق للكلمات العربية، وافترضت بنى يصعب قبولها، وما ذلك إلا لتسوية مسألة الفرار من الثقل، ومن ثلاثية الحركة إلى الحركة الثنائية، ومن الثنائية إلى الحركة الطويلة.

٥/ على الرغم من كثرة ما كتبت في الدرس الصوتي الحديث غير أن تلك الكتابات مازالت تفتقر إلى مبادئ موحدة تكشف عن مباني هذا العلم؛ إذ إن لكلّ باحث منهم افتراضات وتفسيرات ينفرد بها في بيان التحوّلات الصوتية للكلمة اسماً كانت أم فعلاً.

٦/ ليس مقبولاً أن يفترض تحوّل معين من دون النظر إلى طبيعة العلاقة بين هذا التحوّل من جهة، والأصوات من جهة أخرى، كما في تجزئة الحركة الطويلة إلى حركتين مختلفتين

نوعاً؛ لتبرير ذلك بوقوع الانزلاق الصوتي، والتخلص من المحاذير المقطعية، وقلب إحدى الحركتين من الحركة الطويلة إلى حركة من غير جنس الأخرى من دون الالتفات إلى طبيعة العلاقة بين تلك الأصوات.

٧/ ثمة أدلة عند بعض المحدثين تنفي وقوع القلب المكاني في صيغة (افتعل)، فقد وردت بعض الصيغ في العربية لم يتحقق فيها الإبدال، كما أن صوت التاء أبدل إبدالاً غير مطرد في صيغ أخرى، فضلاً عن افتراض القلب المكاني تغليباً للمماثلة الرجعية على حساب المماثلة التقديمية.

٨/ إن افتراض الهمز في صيغة (فاعِل، وفاعِل، وتفاعِل، وفعال، ويفعلان) يخالف ما هو شائع في العربية من الفرار من الهمز إلى التسهيل؛ فالهمزة صوت ثقيل بطبيعته، فضلاً عن أن هذا الافتراض بُني اتِّكاءً على قراءة قرآنية معينة، أو لهجة عند قبيلة من قبائل العرب، ولا يمكن تعميمه بحال من الأحوال.

٩/ لم تكن فرضية تقصير الحركات أو اختزالها، والتعويض عنها بالتشديد مقنعة؛ ذلك أن الصائت يختلف عن نصف الصائت، وقد ظهر في هذا البحث أن التقصير يترتب عليه بقاء ضمة قصيرة، وقد التقت الواو (نصف الصائت) بنصف الصائت الآخر (الواو)؛ فتحقق الإدغام.

١٠/ إن فرضية تحقيق الكسرة لتتخلق الهمزة نسج من الخيال؛ ولو سلمنا بأن الكسرة تخلقت همزة، فما تفسير وجود الصائت القصيرة (الكسرة) بعد هذا التخلق في صيغة: (قائم، وبائع).

المصادر:

- اللطيف، محمد حماسة عبد. "ظاهرة الإعلال والإبدال بين القدماء والمحدثين." مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١١ (١٩٥٩).
- أنيس، إبراهيم. "تطور البنية في الكلمات العربية." مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١١ (١٩٥٩).
- أنيس، إبراهيم. من أسرار اللغة. ط٣. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٦.
- إبراهيم، عبد الفتاح. مدخل في الصوتيات. تونس: دار الجنوب للنشر، د.ت.
- إستيتية، سمير شريف. علم الأصوات النحوي ومقولات التكامل بين الأصوات والنحو والدلالة. ط١. عمان، الأردن: دار وائل، ٢٠١٢.
- البكوش، الطيّب. التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث. ط٢. تونس: المطبعة العربية، ١٩٨٧.
- الجليل، عبد القادر عبد. علم الصرف الصوتي. ط١. الاردن: دار أزمته، ١٩٩٨.
- الحمو، أحمد. "محاولة ألسنية في الإعلال." مجلة عالم الفكر ٢٠، العدد ٣ (١٩٨٩).
- الشايب، فوزي. أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة. ط١. اردب، الأردن: عالم الكتب الحديث، ٢٠٠٤.
- الشايب، فوزي. خواطر وآراء صرفية. "مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٤٧ (١٩٩٤).
- الشايب، فوزي حسن. "تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي." حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، ١٩٨٩.
- الشايب، فوزي. في الصرف العربي (نغرات ونظرات). "مجلة مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، العدد ٦ (٢٠١٤).
- الفيومي، أحمد عبد التواب. أبحاث في علم أصوات اللغة العربية. ط١. القاهرة: مطبعة السعادة، ١٩٩١.
- القرّالة، زيد خليل. الحركات في اللغة العربية (دراسة في التشكيل الصوتي). ط١. اردب، الأردن: عالم الكتب الحديث، ٢٠٠٤.
- اللطيف، محمد حماسة عبد. "ظاهرة الإعلال والإبدال بين القدماء والمحدثين." مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١١ (١٩٥٩).
- الموصلي، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ). سر صناعة الإعراب. ط١. بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠.
- النعيمي، حسام سعيد. الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني. العراق: منشورات وزارة الثقافة، العراق، ١٩٨٠.
- باي، ماريو. أسس علم اللغة. ترجمة أحمد مختار ترجمة وتعليق عمر. ط٨. لقاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٨.
- بشر، كمال. علم اللغة العام (الأصوات). ط٤. مصر: دار المعارف بمصر، ١٩٧٥.
- بن محمد، أبو الحسن علي بن مؤمن. الممتع الكبير في التصريف. مكتبة لبنان، ١٩٩٦.
- حسان، تمام. اللغة العربية (معناها ومبناها). المغرب: دار الثقافة، ١٩٩٤.
- خريسات، محمود سالم عيسى. "التفسيرات الصوتية للظواهر الصرفية العربية." كلية الآداب، جامعة اليرموك، ٢٠٠٢.
- سقال، ديزيره. الصرف وعلم الأصوات. ط١. بيروت، لبنان: دار الصداقة العربية، ١٩٩٦.
- سلوم، داود. دراسات اللهجات العربية القديمة. ط١. الكويت: مكتبة المنار الإسلامية، ١٩٧٦.
- شاهين، توفيق محمد. أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية. ط١. القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٨٠.
- شاهين، عبد الصبور. القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث. مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٦٦.
- شاهين، عبد الصبور. المنهج الصوتي للبنية العربية (رؤية جديدة في الصرف العربي). بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٠.

- شواهنة، سعيد محمد. القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين. ط ١. عمان، الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧.
- عبابنة، يحيى. الصرف العربي التحليلي (نظرات معاصرة). اربد، الأردن: دار الكتاب الثقافي، ٢٠١٦.
- عبابنة، يحيى. دراسات في فقه اللغة والفونولوجيا العربية. ط ١. عمان، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠.
- عبد، جواد كاظم. "أثر الأصل المفترض في التوجيه الصوتي الحديث (مقاربات نقدية)". مجلة أوراق لسانية، العدد ٢ (٢٠٢١).
- عبد، جواد كاظم. المزدوجات الحركية الطويلة الأثقل بين القدماء والمحدثين (مقاربات لسانية في البناء العميق للكلمة العربية). "مجلة العلامة ٧، العدد ١ (٢٠٢٢).
- عبد، جواد كاظم. ظاهرة التعويض في ضوء علم الأصوات الحديث (المفهوم، المصاديق، التحولات)". مجلة دواة ٨. العدد ٣١ (٢٠٢٢).
- عبد، داود. أبحاث في اللغة العربية. د. ط. لبنان: مكتبة لبنان، ١٩٧٣.
- عبد، داود. ترتيب تطبيق القواعد الصوتية في اللغة العربية. "المجلة العربية للدراسات اللغوية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد الخرطوم الدولي للغة العربية ١، العدد ١ (١٩٨٢).
- عبد، داود. دراسات في علم أصوات العربية. ط ١. عمان، الأردن: دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠١٠.
- عبود، صباح عطوي. التقاء الساكنين في ضوء نظرية المقطع الصوتي. ط ١. عمان: دار الرضوان، ٢٠١٤.
- عبود، صباح عطوي. المقطع الصوتي في العربية. ط ١. عمان، الأردن: دار الرضوان للنشر والتوزيع، ٢٠١٤.
- عناد، جواد كاظم. المزدوج في العربية (المفهوم، المصاديق، التحولات). ط ١. دمشق: دار تموز، ٢٠١١.
- عيد، محمد. أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٩.
- المالبرج، برتيل. علم الأصوات. ترجمة عبد الصبور شاهين. القاهرة: مكتبة الشباب، ١٩٨٤.
- محمد، آمال الصيد أبو عجيلة. التقاء الساكنين في اللغة العربية (دراسة صوتية). القاهرة: دار قباء الحديثة، ٢٠٠٨.
- مشكور، علاء حسن. "الخلافاً الصوتي في الدرس العربي الحديث." كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١١.
- نور الدين، عصام. علم الأصوات اللغوية (الفونيتيكا). ط ١. بيروت: دار الفكر اللبناني، ١٩٩٢.